25 November 2014
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ستيوفسكا (نائبه الرئيس) (بولندا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (تابع)

(أ) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) الثقافة والتنمية المستدامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

من خلال التعاون مع منظمات دولية، وأتخذت خطوات لمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث.

٣ - وأردف قائلاً إن الهجرة الداخلية تزايدت إلى حد كبير بسبب الأزمة في أوكرانيا. وهذا يثير العديد من التحديات، من بينها ازدياد خطر الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال. ويمثل تنفيذ مشروع مشترك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل منع الاتجار بالبشر أولوية، كما تركز أوكرانيا على تقديم المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر من خلال آليات وطنية وحملات إعلامية.

٤ - السيدة الملا (قطر): قالت إن مسألة الهجرة الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأطوار التنمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد وينبغي لذلك معالجتها بطريقة تراعي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان. وتعمل قطر على تعزيز حقوق العمال الأجانب وتتخذ خطوات لإعادة النظر في تشريعاتها في هذا الصدد بهدف إدخال تغييرات وتحسين مستوى معيشة العمال الأجانب وأسرهام تماشياً مع الاتفاقيات الدولية. ولهذا الغرض، سوف توفر مشاريع عقارية عشرات الآلاف من المساكن الجديدة للعمال المغتربين.

٥ - واستطردت قائلة إن الثقافة ترتبط بركائز التنمية المستدامة الثلاث، ومن المهم الاعتراف بالتنوع الثقافي والسياقات المحلية عند وضع اللامسات الأخيرة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتسهم الثقافة في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر وتحقيق السلام والأمن العالميين، بينما يُيسر التفاهم الثقافي منع النزاعات وتسويتها والمصالحة والانتعاش. وبالتالي تسعى قطر إلى أن تصبح مركزاً عالمياً في مجال الثقافة وشريكاً رئيسياً في إرساء المؤسسات والمشاريع الثقافية العامة في جميع أنحاء العالم. وفي سياق العولمة، لا غنى عن الثقافة وتبادلها فيما يتعلق بتعليم

في غياب السيد كاردي (إيطاليا)، تولت الرئاسة السيدة ستيوفسكا (بولندا)، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والترابط (A/69/203) (تابع)

(أ) الهجرة الدولية والتنمية (A/69/207 و A/69/392؛

(A/C.2/69/2) (تابع)

(ب) الثقافة والتنمية المستدامة (A/69/216) (تابع)

١ - السيد غوليتسين (أوكرانيا): قال إنه يجب إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإن ثمة حاجة إلى وضع غايات محددة لرصد مدى التقدم الذي تحقق في تحسين أثر الهجرة على التنمية. وأوكرانيا بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين، وبإيوائها لما يزيد على ٣٣٠.٠٠٠ من المواطنين الأجانب الذين يعولون على الحكومة في ضمان حقوقهم، فإنها تلتزم بتحسين قوانينها وسياساتها المتعلقة بحصول المهاجرين على عمل وخدمات من قبيل التعليم.

٢ - وأضاف قائلاً إن أوكرانيا تشدد على حماية جميع حقوق الإنسان للمهاجرين وتسعى إلى ضمان إدماج المهاجرين في المجتمع وتصمّم برامج على الصعيد الوطني لتزويد ممثلي جاليات المهاجرين والأقليات الوطنية بمعلومات عن حماية حقوق الأقليات، وتلقى المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تعليمات بشأن كيفية تهيئة منابر إقليمية للحوار بشأن إدماج المهاجرين. ونُظمت مشاريع لتيسير التفاهم بين الثقافات ومكافحة التمييز بوسائل من بينها استخدام وسائل الإعلام لتحسين التصورات العامة عن المهاجرين. ولمساعدة المهاجرين على عمل مريح، وُضعت معايير للاعتراف بالمؤهلات المكتسبة من خلال برامج التعليم غير النظامي. وتعززت قاعدة الأدلة الوطنية المتصلة بالهجرة

المهاجرين غير المصحوبين وتوفير فرص التدريب والعمل للأمهات العازبات.

٩ - وقالت إن من بين أسباب الهجرة غير القانونية لم تشمل الأسرة والبحث عن فرص اقتصادية أفضل بسبب قلة الوظائف ومستويات الفقر المرتفعة. وعلى ضوء مبدأ المسؤولية الدولية المشتركة، ينبغي أن تساعد بلدان المنشأ والعبور والمقصد مساعدة نشطة على معالجة هذا الأسباب، بروح من التعاطف والتضامن وتماشياً مع مبادئ القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان.

١٠ - وذكرت أن السلفادور وغواتيمالا وهندوراس قدمت إلى الأمين العام مقترحاً يدعو إلى خطة لتقديم الدعم وتوفير الفرص لمواطنيها المهاجرين. وسوف يُعمم هذا المقترح عما قريب في وثيقة رسمية للأمم المتحدة. وينبغي أن تتجسد مسألة الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لما لها من آثار إيجابية على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والصدقة بين الشعوب. وينبغي ألا تحجب المأساة الإنسانية التي أملت بالآلاف الأسر في بلدان مثل بلدها هذه الآثار.

١١ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إنه يجب حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص المستضعفين، في كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة. فغالباً ما يُحتجز المهاجرون، ويحرم الأطفال المهاجرون وأطفال المهاجرين في كثير من الأحيان من فرص الحصول على خدمات المشورة القانونية والتعليم والصحة على قدم المساواة مع غيرهم. ويجب تعزيز التعاون في مجال الهجرة الدولية، وينبغي معالجة المسألة على سبيل الأولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويؤيد بلده اقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى إجراء حوارات دورية رفيعة المستوى بشأن الهجرة من أجل استعراض تنفيذ

الأطفال والشباب. والثقافة استثمار أساسي في تنمية المجتمعات وتؤدي دوراً مهماً في وضع السياسات التعليمية والبيئية.

٦ - واختتمت بيانها قائلة إن قطر تسعى إلى تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل، ومن اللازم، في هذا الصدد، الاعتراف بمساهمة الثقافة وبدورها المحوري في وضع سياسات فعالة على جميع المستويات. ويجب إيلاء اهتمام خاص للثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - السيدة كارياس (هندوراس): قالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ تدابير للتصدي لمشكلة أطفال هندوراس وأمريكا الوسطى الذين يهاجرون في اتجاه الشمال، غير مصحوبين ببالغين في كثير من الأحيان. وقد أعلن رئيس بلدها مؤخراً حالة طوارئ إنسانية. وارتفعت أعداد الأطفال المهاجرين بسبب موجة العنف غير المسبوقة في بلدها، الذي أصبح إحدى أهم ساحات قتال مهربي المخدرات. وهندوراس ليست مسؤولة عن هذه الحرب، التي تشمل مستهلكين من أقصى الشمال ومنتجين من أقصى الجنوب. وقد تعرّض آلاف من الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة لضغوط كئيّ ينضموا إلى الشبكات الإجرامية، وقد أثار العديد منهم اتباع مسار الهجرة غير القانونية رغم ما يحفه من مخاطر التعرّض لأذى جسدي. وقد خلص تقرير حديث إلى أن ٧٠ في المائة من النساء والفتيات المهاجرات تعرضن للاعتداء الجنسي خلال رحلتهم إلى الولايات المتحدة.

٨ - وأضافت قائلة إن بلدها قام بتفعيل نظامه للحماية الاجتماعية من أجل تقديم المساعدة للقاصرين وأسرههم وإعادةهم بانتظام إلى الوطن، حتى يتمكنوا من الرجوع إلى منازلهم ومدارسهم. وأطلق أيضاً برامج لتقليص عدد

ويقوّض جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية. ولذا، من الضروري أن تجتهد الدول سبلاً فعالة لمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة. وتقدر المملكة العربية السعودية بالغ التقدير الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة، بما فيها إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وفي عام ٢٠١٤ منحت مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل دعم عملها الإنساني الحيوي.

١٥ - السيد هاجيلاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حفز النمو والحد من أوجه المشاشة الخارجية لا يزالان عسيرين في البلدان النامية وذلك لفشل الاقتصاد الكلي في توليد انتعاش عالمي قوي ومطرّد ومتوازن من الأزمة المالية. ومن الضروري زيادة فعالية تنسيق السياسات على الصعيد الدولي، ولكن يجب تصميم السياسات الاقتصادية وفقاً للظروف المحددة للدول.

١٦ - واستطرد قائلاً إن الثقافة مصدر هوية وابتكار وإبداع وتسهم في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر وهي أداة تمكين للتنمية المستدامة وقاطرة لها على السواء. وبالتالي، ينبغي أن تكون سائدة في تنفيذ أهداف التنمية وينبغي مراعاتها بسبب طابعها الفريد المتأصل وتنوعها. وينبغي ألا تطغى ثقافة واحدة على إدماج الثقافة في السياسات؛ فبدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون مراعاة الحساسيات الثقافية جزءاً من أي عملية كهذه.

١٧ - وأضاف قائلاً إن المنظورين الثقافي والإنساني ينبغي إدراجهما إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تقييم تأثيرات الهجرة الدولية على التنمية المستدامة. وبما أن حق المهاجرين في المحافظة على علاقات مع بلدانهم

الالتزامات التي قطعت في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

١٢ - وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرك الوعي بالمسائل المتعلقة بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين ويحدد أدوات لحمايتهم، بدلاً من التركيز على إغلاق الحدود وتجرّيم المهاجرين. ويجب قبول المسؤولية المشتركة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتبذل السلفادور جهوداً لتحسين نوعية حياة مواطنيها وتثقيف سكانها بشأن المخاطر المرتبطة بالهجرة غير القانونية، مع التشديد على الصلات القوية بين حقوق الإنسان والهجرة والتنمية.

١٣ - السيد الدايم (المملكة العربية السعودية): قال إنه بالنظر للتحديات الكبيرة التي تطرحها الهجرة، يجب أن تجري الدول حواراً مجدياً، بما في ذلك برعاية الأمم المتحدة، وتعزز تعاونها بشأن مسائل الهجرة، وتقوم بصياغة استراتيجيات مشتركة تتناول هذه الظاهرة. كما يجب أن تتخذ تدابير لضمان رفاه المهاجرين، بوسائل من بينها تزويدهم بخدمات الرعاية الصحية والتعليم الأساسية. وثمة حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث بشأن الهجرة، وإلى تعريف واضح لمن يعتبر مهاجراً بالتحديد. وفي هذا الصدد، من المهم التمييز بين المهاجرين والعمال الأجانب. ورغم أن المملكة العربية السعودية ليست مقصداً للمهاجرين ولا توجد لديها آليات لإيوائهم، فإنها تستضيف الآلاف من العمال الأجانب الذين يعملون بعقود عمل مؤقتة. ويبلغ مجموع تحويلات هؤلاء العمال إلى بلدانهم الأصلية ٤٠ بليون دولار تقريباً كل عام، مما يوفر دعماً حيوياً لاقتصادات تلك البلدان.

١٤ - وأردف قائلاً إن المملكة العربية السعودية، على غرار العديد من البلدان الأخرى، تشعر بقلق بالغ إزاء الهجرة غير القانونية، التي تجعل بعض البلدان تزرع تحت عبء مالي كبير، مما يرغمها على التخلي عن السياسات الموضوعية

الهجرة فعالة بعد عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تسعى أيضا إلى إدراج نتائج مداوات المنتدى في العمليات الإقليمية والدولية الأخرى لوضع الخطة ودعم إدراج الهجرة بين أهداف التنمية المستدامة.

٢١ - وختمت بيانها قائلة إن النقاش بشأن الهجرة يجب أن يتناول تغير المناخ وأن ينظر في سبل مكافحة العنصرية وكره الأجناب والتمييز. وتنعين مكافحة التمييز ضد المهاجرين، بجميع أشكاله، بكافة الوسائل القانونية المتاحة، لأن الإمكانيات التي يمكن أن توفرها الهجرة لا يمكن إطلاقها إلا في ظل مناخ يسوده التسامح.

٢٢ - السيد سيكسينباي (كازاخستان): قال إن بلده، وهو بالأساس مقصد للمهاجرين، أدخل تشريعا يرسى قواعد ولوائح تنظيمية أساسية خاصة بالمهاجرين، تكفل حقوق العمال المهاجرين ومصالحهم وتشمل أحكاما تتعلق بالإقامة وحصص العمالة. ولجعل الاستثمار في البلد أكثر جاذبية، بسّط إجراء توظيف عمال أجناب لعدد من المنظمات، مما فيها المنظمات المشاركة في مشاريع ذات أولوية.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن دول آسيا الوسطى ودول رابطة الدول المستقلة تعمل جنبا إلى جنب من أجل وضع سياسات مشتركة تتعلق بالهجرة. وناقش رؤساء سلطات الهجرة الوطنية في رابطة الدول المستقلة وتقاسموا المعلومات والبيانات والاتجاهات المتعلقة بالهجرة. واعتمدت اتفاقية لرابطة الدول المستقلة بشأن الوضع القانوني للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتُبذل جهود لإقامة حيز هجرة مشترك بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ولوضع وتنفيذ سياسة حكومية دولية تتعلق بإدارة الهجرة في المنطقة. وتتوي كازاخستان اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز مؤسسات الهجرة وآلياتها من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي

الأصلية هو حق إنساني وثقافي أساسي، ينبغي تجنب الحد من التواصل بين الطرفين.

١٨ - وأردف قائلاً إن المجتمع الدولي يجب عليه، من أجل مصلحة جميع البلدان وليس مصلحة أي مجموعة محددة من البلدان وحدها، أن يضع على نحو مشترك نظاماً عادلاً وشفافاً ومنسقاً على نحو أفضل وأهدافاً إنمائية سليمة يمكن تكييفها لاحقا وفقا لخصوصيات فرادى الدول. والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي لديها القدرة على الاضطلاع بهذه المهمة.

١٩ - السيدة أونال (تركيا): قالت إن تركيا، بصفتها رئيسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية حتى نهاية عام ٢٠١٥، لن تدخر أي جهد في سبيل تعزيز دور المنتدى، الذي لا يزال أكبر منظمة من هذا القبيل مخصصة للمناقشة والتعاون بقيادة الدول وبين أصحاب مصلحة متعددين بشأن الهجرة والتنمية. ويساهم ٢٣٠ مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم مساهمات إيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان التي تستضيفهم. وإذا ضمنوا حقوقهم وتمكنوا من العمل بطريقة منتجة وأدجموا على نحو جيد في البلدان التي يعيشون فيها، فإنهم يمكن أن يفيدوا التنمية في بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد ورفاه أسرهم ومجتمعاتهم.

٢٠ - واستطردت قائلة إن الرئاسة التركية ستنفذ خطة عملها في إطار موضوع يعترف بأهمية الشراكات وإشراك العديد من أصحاب المصلحة من أجل إدارة الهجرة الدولية بفعالية. وستشدد أيضا على إمكانية أن يكون التنقل البشري عاملاً إيجابياً في التنمية. وستسعى الرئاسة التركية إلى تسليط الضوء على الشراكات التي تضمن احترام حقوق المهاجرين وتخفيف التكاليف البشرية والمالية للهجرة، وسوف تستكشف الكيفية التي تؤثر بها الهجرة على السياسات العامة. وهي تهدف، بوجه خاص، إلى دراسة كيفية جعل

بها سياسات الهجرة في جنوب أفريقيا من دستورها. ولذا تلتزم جنوب أفريقيا بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحصولهم على مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية والفرص. وفي الوقت ذاته، يجب حماية المصالح الوطنية إلى جانب الالتزامات بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الهجرة ينبغي الاعتراف بها كأداة محتملة لتحقيق التنمية. ويمكن للمهاجرين، من خلال شركات وطنية وإقليمية ودولية، أن يساهموا على نحو فعال في بلدانهم الأصلية وبلدان عبورهم ومقصدتهم. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد نظام هجرة منظمة ومدارة جيداً على تحقيق أهداف التنمية الوطنية، في حين أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عندما يحدث تجاهل لقطاع حيوي من قطاعات المجتمع، هو المهاجرون.

٢٨ - واستطردت قائلة إنه من أجل تعزيز النقاش بشأن الهجرة والتنمية، تؤيد جنوب أفريقيا فكرة تعدد الأطراف، كما عبرت عنها المجموعة الأفريقية، وتعزيز الشراكات والالتزامات القائمة. وتقدر جنوب أفريقيا العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة لصالح المهاجرين وتعتقد أنه قد آن الأوان للنظر في مسألة العلاقة الاستراتيجية بين المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة.

٢٩ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن العولمة يجب أن تعود بالفائدة على كل شخص في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعزيز تعدد الأطراف أمر ضروري لبلوغ هذا الهدف وإدارة التحديات التي تطرحها العولمة. فعندما تجمع العولمة بين الأشخاص باعتبارهم شركاء غير متكافئين، فإنها تولد انعدام المساواة والتهميش والاستغلال والإجحاف. فهي يمكن أن تكون أداة خير أو أداة شر تبعاً للأخلاقيات والسياسات التي تحركها.

والاقتصادي في المنطقة. ووفقاً لذلك، أخذ الاتحاد الجمركي والحيز الاقتصادي المشترك في المنطقة بعين الاعتبار مسائل تنقل اليد العاملة.

٢٤ - السيد لاسو ميندوزا (إكوادور): قال إن المهاجرين عناصر فاعلة سياسية واقتصادية على الصعيد العالمي ومواطنون عبر وطنيين يدفعون عجلة التنمية البشرية. ومن ثم، يجب أن تكون الهجرة في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينادي بلده بمواطنة عالمية تكفل بها بلدان المنشأ والمقصد حق الأشخاص في التنقل والإقامة. وينبغي أن تراعي خطة ما بعد عام ٢٠١٥ العمل اللائق للمهاجرين، كما ينبغي أن يحصل المهاجرون على خدمات التعليم والرعاية الصحية. وبعبارة أخرى، ينبغي تمكينهم من التطلع إلى مواطنة تنطوي على نفس حقوق وواجبات الأشخاص المولودين في البلد.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن المهاجرين كثيراً ما يُزعم أنهم ينافسون العمال في بلدان المقصد على الوظائف ويشكلون عبئاً على الخدمات العامة والاجتماعية في الدول المضيفة ويهددون التماسك الاجتماعي بسبب عاداتهم وتقاليدهم الأجنبية. وهذا النهج لا يعبر عن مساهمة المهاجرين في تراكم رأس المال في اقتصادات البلدان المتلقية. فمساهمة المهاجرين الرئيسية تكون في البلدان المستضيفة وليس في بلدانهم الأصلية. ويلزم إجراء حوار منظم رفيع المستوى لتحسين الموقف الدولي من المهاجرين. ومن شأن اتفاقية تتعلق بالهجرة والتنمية، تتضمن نهجاً يقوم على الحقوق، أن تعمم موضوع الهجرة بالكامل في منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - السيدة غروبيلا (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها يكتف جهودها للتصدي لمسائل الهجرة، وبناء أواصر التعاون والمعايير المشتركة البالغة الأهمية من أجل إدارة الهجرة، لا سيما على المستوى الإقليمي. وتنبثق المبادئ التي تسترشد

صُلب خطط التنمية الوطنية. وتعمل المجموعة أيضا على جمع وتقاسم أمثلة لأفضل الممارسات في مجالات من قبيل حماية حقوق المهاجرين الدوليين والترويج للمدن والمجتمعات الشاملة للجميع.

٣٤ - واستطردت تقول إنه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظمت المجموعة حلقة عمل تقنية بشأن الهجرة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، خلصت إلى أن الحوار الاجتماعي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تحسين نتائج التنمية المستدامة بالنسبة لجميع البلدان والمهاجرين. وأشار أيضا في تلك الحلقة إلى وضع آليات جديدة وابتكارية تستهدف الربط بطريقة أفضل بين تحويلات ومدخرات المهاجرين ومساهماتهم المحتملة في التنمية المستدامة، إلى جانب الدور الرئيسي الذي تؤديه حكومات المدن والحكومات المحلية في الحد من أوجه عدم المساواة وفي تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لجميع المهاجرين.

٣٥ - وقالت، متحدثة بوصفها ممثلة منظمة العمل الدولية، إن مؤتمر العمل الدولي دعا، في دورته الثالثة بعد المائة، الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى العمل على وضع برنامج من أجل هجرة عادلة. وتنفيذ هذا البرنامج أساسي لجعل الهجرة خياراً وليس واجباً ومن شأنه تعزيز مساهمة هجرة الأيدي العاملة في التنمية المستدامة.

٣٦ - السيدة كلاين سلومون (المنظمة الدولية للهجرة): أعربت عن تأييد وفد بلدها للبيان الذي أدلت به منظمة العمل الدولية بالنيابة عن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، قائلة إنه منذ انعقاد الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، يتزايد الاهتمام بالهجرة وبالعلاقة بالتنمية المستدامة والحاجة إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. غير أن التحديات لا تزال كثيرة، مثلما يتبين في التقرير الأخير للمنظمة الدولية للهجرة الذي يشير إلى أن ٤٠.٠٠٠ مهاجر

٣٠ - وأضاف قائلاً إن الثقافة، مع ما يمكن أن تحققه من عائدات اقتصادية يمكن قياسها، توفر العديد من المنافع غير الملموسة في شكل تفاهم متبادل وشمول اجتماعي ومحافظة على التراث والتقاليد. وبالتالي، يجب ألا تُختزل في منطق عمليات التبادل التي تحدث في الأسواق. فالثقافة ليس الهدف منها هو خصخصتها بل تقاسمها، ويمكنها تيسير الحوار لأنها تتخاطب إنسانية مشتركة.

٣١ - وأكد أن الهجرة لا يمكن أن تدار بفعالية إلا في حالة وجود تعاون منهجي بين الدول والمنظمات الدولية. والمشاكل التي تثيرها تؤثر في كل شخص، بيد أن حالات الاتجار بالبشر والأشكال المعاصرة للرق تبعث على القلق بصفة خاصة. ورغم أن الهجرة قضية معقدة، لا سيما فيما يتعلق بجوانبها القانونية، يجب مراعاة الجانب الإنساني للهجرة دائما.

٣٢ - السيدة ستوارت (منظمة العمل الدولية): تكلمت باسم منظماتها وبصفتها رئيسة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، فقالت إن الأشخاص يجب أن يكونوا محور التنمية المستدامة ويجب التصدي للأسباب الجذرية لحركات الهجرة التي تكون بدافع الفقر أو الإكراه وليس عن اختيار. وأعربت عن ترحيبها بالأهداف والمؤشرات المتعلقة بالمهاجرين والهجرة التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، قائلة إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في عام ٢٠١٥ سيكون فرصة لإبراز مساهمة الهجرة والمغتربين والتحويلات المالية في عملية التنمية.

٣٣ - وذكرت أن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة قررت وضع توجيهات بشأن الهجرة من أجل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من عمليات التخطيط الإنمائي الوطني، وذلك استجابة للدعوة إلى إدراج الهجرة في

أدوات أخرى تساعد على تحقيق التنمية عبر الحدود من قبيل التمويل والتجارة؛ وثانياً، حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين باستخدام أهداف ومؤشرات وبيانات مصنفة لدعم نهج يكفل حصول المهاجرين واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية؛ وثالثاً، الحد من الهجرة القسرية ومن عواقبها من خلال إدراج هدف يتناول حقوق الأشخاص المشردين قسراً واحتياجاتهم وكون التزوح بسبب التراعات والكوارث يشكل تحدياً عالمياً وإقليمياً له انعكاسات سياسية واقتصادية وبيئية وأمنية شديدة.

٤٠ - واختتمت بيانها قائلة إن الهجرة يمكنها، إذا حددت خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مجموعة واضحة من الأهداف وحشدت عملاً عالمياً، أن تعزز بطريقة ملموسة النتائج الإيجابية للهجرة من أجل المهاجرين وأسرهم وبلدانهم الأصلية وبلدان مقصدهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:١٥

على الأقل فقدوا حياتهم منذ عام ٢٠٠٠ أثناء محاولتهم عبور الحدود الدولية.

٣٧ - ومضت تقول إن خطة عمل الأمين العام التي تتكون من ثماني نقاط (الواردة في تقريره بشأن الهجرة الدولية والتنمية (A/68/190)) تمثل أولوية بالنسبة للمنظمة الدولية للهجرة، التي تضطلع بعمل في كل مجال من المجالات الرئيسية التي حددت في خطة العمل من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها.

٣٨ - واستطردت قائلة إن مسألة إدماج الهجرة في خطة التنمية هي مسألة هامة بصفة خاصة بالنظر إلى المرحلة الحرجة التي وصلت إليها المناقشات بشأن هذه الخطة. ولكي تكون الخطة تحويلية حقاً، يجب تيسير المكاسب التي يمكن جنيها من الهجرة من خلال وضع توصيات متينة وعملية تتعلق بالهجرة المدارة جيداً والتنقل البشري. ولكي تكون شاملة حقاً، يجب أن تتضمن تدابير لضمان حماية حقوق المهاجرين.

٣٩ - وأضافت قائلة إن المنظمة الدولية للهجرة تدعو باستمرار، خلال المناقشات بشأن الخطة، إلى اتخاذ تدابير في ثلاثة مجالات رئيسية هي: أولاً، تعزيز شراكات التنقل وهدف الهجرة من أجل تيسير الهجرة والتنقل إلى جانب